

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على أخذ قرار الاستثمار
 (دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
 الصيد خليفة الذويب
 قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
 aalaldwaub@gmail.com

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تأثير المنظومة الجبائية والمؤسساتية على أخذ قرار الاستثمار، حيث هدفت إلى التعرف على مدى تأثير كلاً من الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على قرار الاستثمار. ثم التعرف على العلاقة بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية كمتغيرات مستقلة في هذه الدراسة، وتأثيرهما على قرار الاستثمار كمتغير تابع. ومعرفة ما إذا كانت الحوافز المؤسساتية مشجعة للاستثمار أفضل من الحوافز الضريبية ام العكس. وسعياً منا بالمشاركة في توضيح مدى تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على أخذ قرار الاستثمار، فقد تم تصميم صحيفة استبيان توجه إلى الشركات الاستثمارية العاملة في ليبيا للوقوف على مدى تأثير كلا من الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على قرار الاستثمار، ومن تم استخلاص العلاقة بينهم وتأثيرها على قرار الاستثمار. ومن خلال دراسة البيانات المتحصل عليها توصلت الدراسة إلى أن كلاً من الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية لهما تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار، كما توصلت الدراسة أن هناك علاقات موجبة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها مع المتغير التابع والمتمثل في القرار الاستثماري، وأن هذه العلاقات هي علاقات تكاملية وتعاضدية وتفاضلية.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الضريبية، الحوافز المؤسساتية، قرار الاستثمار

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

Study summary:

This study dealt with the impact of the tax and institutional system on making the investment decision, as it aimed to identify the extent of the impact of each of the tax incentives and institutional services on the investment decision. Then identifying the relationship between tax incentives and institutional services as independent variables in this study and their impact on the investment decision as a dependent variable. And to know whether institutional incentives encourage investment better than tax incentives or vice versa . In an effort to participate in clarifying the extent to which tax incentives and institutional services are mutually reinforcing and differentiating in taking the investment decision, a questionnaire was then designed to the investment companies operating in Libya to determine the extent of the impact of tax incentives and institutional services on the investment decision, and the relationship between them was drawn and its impact on the investment decision. By studying the data obtained, the study concluded that both tax incentives and institutional services have a positive impact on making an investment decision. The study also found that there are positive relationships between the independent variables among them with the dependent variable represented in the investment decision, and that these relationships are complementary relationships. symbiotic and differential.

Keywords : tax incentives institutional incentives . investment decision

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

1. المقدمة:

نظراً لظهور العولمة بدأت بعض الدول بالانفتاح وتقديم التسهيلات الأخرى لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات إليها، الأمر الذي أثر على المعلومات المالية التي توفرها تلك الدول. حيث أصبحت الحوافز الضريبية لوحدها غير كافية لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المالية (مستثمرين، مساهمين، مقرضين، زبائن) الأمر الذي دعا إلى ظهور الحاجة للبحث عن حوافز أخرى يمكن أن توفر معلومات في شكل معياري تكون مفهومة وكافية لمتخذي القرارات المالية. سنسعى في هذا البحث إلى إبراز أهمية الحوافز الضريبية والمنظومة المؤسساتية (The institutional system) ودورها في اتخاذ هذه القرارات.

وعليه سيتناول هذا البحث العلاقة بين الحوافز الضريبية وقرار الاستثمار من جهة، والعلاقة بين الخدمات المؤسساتية وقرار الاستثمار من جهة أخرى، ثم العلاقة بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية كمتغيرات مستقلة على قرار الاستثمار كمتغير تابع. الهدف من هذه الخطوة التأكد من وجود هذه العلاقات العادية فيما بين المتغيرات المستقلة، ومدى تأثيرها على قرار الاستثمار.

2. مشكلة الدراسة:

نتيجة لتزايد أهمية الخدمات المؤسساتية والدور الذي تلعبه في تحسين مستوى الاستثمار بشكل عام، وكذلك سياسة الإعفاءات الضريبية والاستثمار، الشيء الذي يدفعنا إلى دراسة العلاقة بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على قرار الاستثمار، والدور الذي تلعبه هذه العلاقة في زيادة الاستثمارات، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

اثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على أخذ قرار الاستثمار

The extent to which tax incentives and institutional services are mutually reinforcing complementary and differentiation in making an investment decision

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

3. أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي تقديم الاقتراحات وفتح المجال علميا بتقديم الخدمات المؤسساتية واهميتها في العملية الاستثمارية وإدخالها حيز التطبيق عملياً، باعتبارها ركن أساسي في القرار المالي. كما نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها.

- أ. التعرف على مدى تأثير كلاً من الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على القرار المالي والاستثماري.
- ب. التعرف على العلاقة بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية كمتغيرات مستقلة في هذه الدراسة وتأثيرها على قرار الاستثمار كمتغير تابع.
- ج. معرفة ما إذا كانت الحوافز المؤسساتية مشجعة للاستثمار أفضل من الحوافز الضريبية أم العكس
- د. التوصل إلى نتائج تفيد في معالجة مشكلة وهي مدى تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على أخذ قرار الاستثمار.
- هـ. المساهمة في سد النقص الواضح في الدراسات والبحوث التطبيقية المتعلقة بهذا الموضوع.

4. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات الأولى في هذا الموضوع، والذي تناقش وتحلل مدى تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على قرار الاستثمار وكذلك في كونها تؤسس نظرياً وتطبيقاً بيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة (الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية) وتأثيرها على المتغير التابع (قرار الاستثمار). فهذه العلاقات تزيد من وثيرة الاستثمار بنسب معينة لأنها تمثل علاقة الكل بالجزء. فهي صلة بين شيئين يستلزم تغير أحدهما تغير الآخر، وبالتالي وضع تصور مشترك لهذه العلاقة، لأنها في الأساس علاقة أهداف، يتم فيها تحديد الأهداف الاستراتيجية المشتركة والمتحققة والتي لا تنحصر في مدى زمني ضيق، بل هي مستمرة ومتطورة على الأمد الطويل. فان استطاعت الدراسة الوصول إلى النتائج المناسبة واقتراح التوصيات المناسبة بخصوص موضوع الدراسة، فقد تساهم ببيان أهمية الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على قرار الاستثمار في البيئة الليبية.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

5. مراجعة الادبيات ذات العلاقة (الدراسات السابقة):

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولية حسب علم الباحث، والتي تناولت العلاقة بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على أخذ قرار الاستثمار، والدور الذي تلعبه هذه العلاقة في زيادة الاستثمارات، ومأنوع هذه العلاقة هل هي علاقة تعاضدية او تكاملية او تفاضلية. حيث أن كل الدراسات السابقة والتي أجريت حول هذا الموضوع، منها ما تناول العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمار، ومنها ما تناول العلاقة بين الخدمات المؤسساتية والاستثمار. ولقد كان من الواجب في مجال البحث العلمي الرجوع مباشرة إلى ما كُتب حول هذا الموضوع، وما هو الجديد الذي يمكن إضافته. وقد حاولت هذه الدراسة استقراء بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوعنا حتى تكون انطلاقا لها، ومن هذه الدراسات ما يلي:

أولاً: على المستوى المحلي:

أ. دراسة عادل عياد عبد المجيد (2019 م): بعنوان أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ليبيا. هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الحوافز الضريبية التي تم إقرارها في القانون رقم (7) لسنة 2010م، ودراسة أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت إلى نتيجة مفادها أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لحجم الإعفاءات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. دراسة المهدي أبو القاسم عيسى سنة (2013 م): بعنوان دور الإعفاءات الضريبية في اتخاذ قرارات الاستثمار في ليبيا. حيث قامت الدراسة بإبراز الدور الذي تلعبه الإعفاءات الضريبية في تشجيع الاستثمار بشكل عام. واستخلصت الدراسة أن لسياسة الإعفاء دور فعال في اتخاذ القرار الاستثماري في ليبيا، ولكنه ليس العامل الوحيد المشجع على ذلك.

ثانياً: على مستوى الساحة العربية:

تناولت دراسات عربية عديدة موضوع الحوافز الضريبية والاستثمار نذكر منها ما يلي:

أ. دراسة سامر نعيم عبد الرحيم ملحم سنة (2006م): بعنوان أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة من (1994م – 2005م)، وتمحورت الدراسة حول أهمية الحوافز الضريبية للمستثمرين، حيث استخلصت الدراسة أنه للإعفاءات والامتيازات الضريبية مؤشرات إيجابية بالنسبة

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

للشركات المستثمرة بوجه عام، لأنها تحقق الأرباح التي تجعلها تفكر في الأفق الجديد للاستثمار مرة أخرى بكل الوسائل المتاحة.

ب. دراسة (هيام سليمان 2016 م): بعنوان أثر إعفاءات الضرائب غير المباشرة على الاستثمار في السودان (2001 – 2013)، والتي هدفت إلى التعرف على الإعفاءات الضريبية، وتحليل العلاقة الإحصائية بين إعفاءات الضرائب والاستثمار في السودان. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنه هناك علاقة طردية بين حجم الإعفاءات الضريبية وحجم الاستثمارات خلال سنوات الدراسة.

ثالثاً: على مستوى الساحة الأجنبية:

أ. دراسة (La porta) وآخرون: بعنوان هل المؤسسات سبب في النمو؟ والذي هدف فيها إلى توضيح ما إذا كانت المؤسسات هي سبب النمو أم ان العنصر البشري هو الذي يؤدي إلى ذلك، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن رأس المال البشري مصدر أساسي للنمو أكثر من المؤسسات.

6. الإطار النظري للدراسة:

أولاً: أهمية الحوافز الضريبية على اخذ قرار الاستثمار:

إن فرض الضرائب المتنوعة وارتفاعها يؤثر سلباً على الحالة النفسية للمستثمرين ويضعف ميلهم إلى العمل والإنتاج والاستثمار، ونظراً لأهمية الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول لفتح أبوابها أمام المستثمرين (Investors) ، حتى أصبح الاستثمار مجالاً للتنافس بين الدول والساحات لاجتذاب المزيد منه.

إن نجاح الاستثمار في أي دولة يتوقف على عدة عوامل منها الحوافز الضريبية، باعتبارها أحد الأساليب المستخدمة في جذب رؤوس الأموال، ولذلك نجد أن أغلب الدول في تشريعاتها الحديثة لجأت إلى الحوافز الضريبية كوسيلة لدفع عجلة الاستثمار، خاصة وأن كل المستثمرين يسعون إلى تعظيم الأرباح بعد الضريبة. ولنجاح الاستثمار في أي دولة يجب عليها رسم سياساتها الملائمة لذلك وتهيئة المناخ والتركيز حول هذه النقاط لتضع أمام المستثمر مزايا وإعفاءات مشجعة على الاستثمار، بالإضافة إلى تسهيل كافة الاجراءات. ولذلك يجب على المشرع عند فرض الضريبة على المستثمرين الأخذ بعين الاعتبار العائد الاقتصادي للدولة من الاستثمار والمتمثل في تشغيل العمالة وتنشيط المجتمع اقتصاديا وتنمية الصادرات وزيادة الدخل القومي

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

وتوفير الحماية الاقتصادية الملائمة للصناعات الوطنية. إن زيادة العبء الضريبي Tax burden على المستثمرين مكلف للغاية، حيث يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات إلى دول أخرى. وقد سعت الدولة الليبية كغيرها من الدول من خلال سياسة الحوافز إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار، وقد تكون سياسة الحوافز Incentive policy التي تتبعها الدولة متعددة وكثيرة، ولكن سوف يتم التركيز في هذه الدراسة على بعض الحوافز بالدراسة والتحليل والمتمثلة بالإعفاءات والحوافز التشجيعية، وذلك حسب القانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمارات.

أ. الإعفاءات التشجيعية: وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة في مبلغ الضريبة المستحق ويتمثل هذه الإعفاءات في الآتي:¹

- إعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروعات من جميع الرسوم والضرائب الجمركية.
- إعفاء التجهيزات والمواد الأولية اللازمة لتشغيل المشروع من جميع الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة.
- إعفاء المشروع من ضريبة الدمغة المقررة على المعاملات التجارية والمستندات التي يستخدمها. - إعفاء المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل لمدة خمسة سنوات تبدأ من تاريخ الإذن بمزاولة النشاط.
- إعفاء السلع المنتجة لغرض التصدير من ضريبة الإنتاج ومن الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على التصدير.

ب. الحوافز التشجيعية:²

- تملك واستئجار الأراضي على سبيل الانتفاع وإقامة المباني عليها.
- الحق في ترحيل الخسائر إلى سنوات لاحقة حتى لا يتم تآكل رأس المال.
- تصدير منتجات المشروع واستجلاب الخبرات الفنية والعمالة اللازمة حين لا يتوفر البديل من العناصر الوطنية والسماح للعاملين بتحويل مرتباتهم.
- الاقتراض من المصارف المحلية والأجنبية وفقاً للتشريعات النافذة المعمول بها.

¹ القانون الليبي رقم (9) لسنة 2010 م بشأن تشجيع الاستثمار.

² القانون الليبي رقم (9) لسنة 2010 م بشأن تشجيع الاستثمار –مرجع سابق

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

- منح الإقامة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مدة بقاء المشروع ومنح تأشيرة خروج وعودة متعددة الرحلات.

ثانياً: أهمية المؤسساتية في أخذ قرار الاستثمار:

ورد في كتاب (Acemoglu)³ أن المؤسسات تلعب الدور الرئيسي في تحديد مستويات ومعدلات النمو الاقتصادي للدول، حيث

يرى الاقتصاديون الجدد أن المحددات الرئيسية لمستويات التنمية ومعدلات النمو هي المؤسسات على وجه العموم دون غيرها.

لقد اهتمت هذا الورقة بأهمية المنظومة المؤسساتية في اتخاذ القرار المالي، وكذلك الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات إلى الشركات الاستثمارية، والتعرف على العوامل المؤثرة على نمو هذه المؤسسات الخدمية، وقد رأينا أن نركز دراستنا على المؤسسات الخدمية وأهميتها في القرار الاستثماري، حيث أصبحت المؤسسات الخدمية وجودة خدماتها هي العامل الرئيسي لاستقطاب رؤوس الأموال والقوى البشرية. وسنحاول التركيز على أهم المؤسسات الخدمية التي تساهم في نجاح العملية الاستثمارية. ومن أنواع المؤسسات الخدمية ما يلي:

اولاً: مؤسسة الاستثمار: investment corporation

تعتبر مؤسسة الاستثمار المسؤول الوحيد في الدولة عن كل ما يتعلق بشؤون الاستثمارات من حيث التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمتابعة والتسويق، واتخاذ القرارات الخاصة بمنح الموافقات على المشروعات الاستثمارية المقترحة، بعد الاستشارة والتنسيق مع الوزارات الأخرى في الدولة، فضلاً عن الترويج وتسويق المشروعات الاستثمارية، والتعريف بالسوق في الداخل والخارج، وذلك عن طريق مكاتبها الفرعية التابعة لها في الدول الأخرى، وتقديم كافة المساعدات اللازمة للمستثمرين الأجانب. ويمكن في العموم تلخيص الأنشطة الرئيسية والأدوار العامة للهيئة العامة للاستثمار في الدول المضيفة في الآتي:⁴

أ. تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة.

ب. تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة.

ج. المتابعة والرقابة على انجازات وممارسات الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات.

3. Acemoglu, D, and Robinson, J, (2012), Why Nations Fail: The Origins of Powers, Prosperity, and Poverty, New York, Crown Publishers. -

4. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدول، المكتب العربي الحديث الإسكندرية 1992م ص 412.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

- د. تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية والنهائية للمشروعات.
- هـ. حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب.
- و. اختيار مستويات التكنولوجيا وأنواعها، ووضع الضوابط اللازمة بحيث يتلاءم مع متطلبات وظروف التنمية الشاملة وخصائص الدولة.
- ز. تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب.
- ح. وضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية، بما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات، مثل العمالة، توفير العملات الأجنبية، تحويلات الأرباح للخارج، التنمية التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية، التصدير، ترشيد الواردات، فتح أسواق عالمية جديدة، وخلق علاقات بين القطاعات المختلفة.
- ط. الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة للدولة المضيفة.
- ي. تنمية المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي.
- ك. توفير المعلومات والبيانات المختلفة الاقتصادية والتسويقية والثقافية وغيرها للمستثمرين الأجانب، وكذلك إعداد القوائم الخاصة بمشروعات الاستثمار المطلوبة، وإجراء البحوث وتقديم دراسات الجدوى التمهيدية لهذه المشروعات أو المساهمة في إعدادها.
- ل. القيام بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد دراستها في ضوء الأهداف العامة للدولة.
- م. تسويق فرص الاستثمار المختلفة المتاحة والمرتبقة وترويجها في الداخل والخارج.
- ن. التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستثمرين فيما يخص المشروعات المقترحة إقامتها.

ثانياً: المؤسسة المالية: (Financial institution)

تعتبر المؤسسات المالية من أهم المؤسسات الخدمية في مجال المال والأعمال، فهي تستحوذ على ما يقارب (80%) من المدخرات السنوية لكل دولة، وبالتالي فإن الوظيفة الأساسية لهذه المؤسسات هي تحويل الأموال المدخرة من الادخار إلى الاستخدام، ويكون ذلك عن طريق التمويل المباشر أو التمويل غير المباشر.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

⁵ وينظر صانعو السياسة في الدول النامية والمتقدمة إلى أسعار الفائدة المنخفضة كضرورة لتوسع الاستثمار، وفي الحقيقة كلما كانت الارصدة المتاحة للاستثمار غير محدودة سادت أسعار الفائدة المنخفضة، مما يشجع على اتخاذ القرار المالي في جميع المجالات، حتى المشاريع ذات العائد المنخفض ستبدو جذابة للاستثمار. فالقرار المالي يتوقف على العلاقة بين المتوقع العائد من الاستثمار وسعر الفائدة، حيث يوازن المستثمر بينهما. والسؤال المطروح هنا هو: ما هو سعر الفائدة الضروري لنمو النظام التمويلي الجيد لتمويل المشاريع الاستثمارية؟ وللإجابة على هذا السؤال نجد أن أسعار الفائدة تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف المحيطة بها، ففي بعض الدول قد ينجح النظام التمويلي في تمويل المشاريع الاستثمارية، حتى إذا كان سعر الفائدة صفرًا أو سالبًا، وفي دول أخرى يفشل، حتى وإن كانت أسعار الفائدة موجبة. وبناءً على العرض السابق نستطيع القول أن دور المؤسسات المالية في اتخاذ القرار الاستثماري يكمن في الإجابة على الأسئلة الآتية. هذه الأسئلة سهلة في إقائها وصعبة في الإجابة عليها، لأننا عند الإجابة عن كل هذه الأسئلة نستطيع ابتكار أدوات مالية مخصصة ومن هذه الأسئلة ما يلي:

السؤال الأول: كيف نضمن للمدخر أي المقرض أنه سيسترجع ما أقرضه وأكثر؟ بمعنى ماهي الضمانات (Guarantees) التي يمكن أن تقدمها المؤسسة المالية للمقرض؟ وللإجابة على هذا السؤال يجب على المؤسسة المالية البحث عن نظم جديدة للضمانات مستقبلاً، والبحث عن علاقة بين المدخر والمستثمر أقرب إلى الصفقة منه إلى الثقة المتبادلة، لأن هشاشة الضمانات الحالية تفترض علينا ذلك، والدليل أنه هناك احتمال أن لا يقوم المقرض بسداد دينه أو بعدم الإيفاء بتعهداته المالية، لأن الضمان يرتكز بينهما في نهاية المطاف على علاقة الثقة المتبادلة، ولذلك نسمع في كثير من الأحيان عن وجود أزمة مالية في بلد ما، أو مستثمرين يشهرون إفلاسهم، وبنوك تعاني من إفلاسات بنكية، وما من شيء أسوأ بالنسبة للدولة من فقدان الثقة بين المدخرين والنظام المالي.

السؤال الثاني: كيف يكون تصور الترتيبات المؤسسية المالية الجديدة؟ وهذا السؤال يتناسب مع قدرات مالية حقيقية قادرة على تحليل الفرص والمخاطر.

ثالثاً: مؤسسة التصدير والاستيراد والتسويق: (Export – import and marketing corporation)

⁵ عبد الغفار حنفي واخرون، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2008م، ص 16.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

هناك الكثير من العوامل المهمة والمؤثرة على القرارات المالية، منها ما يرجع إلى المستثمر ذاته في اختيار دولة ما لاستثمارته نتيجة توفر الموارد الطبيعية والبشرية وغيرها، ومنها ما يرجع إلى الدولة المضيفة من تهيئة المناخ الاستثماري وتقديم الخدمات المدعومة، مثل المساعدة في تحديد مصادر التمويل، وإجراء الدراسات الاستثمارية، وتقديم معلومات عن الأسواق، وتحرير التجارة الخارجية، وإسداء المشورة بشأن عمليات الإنتاج وتقنيات التسويق، وتشجيع الصادرات، من خلال تطبيق برنامج متكامل لدعم وتحفيز الصادرات. تمثلت حوافز التصدير في الآتي:⁶

- منح إعانات مالية مباشرة للمصدرين يتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة.
 - إعطاء المصدرين أولوية في الحصول على الائتمان اللازم لتمويل انشطتهم وبأسعار فائدة تفضيلية.
 - إعفاء السلع المصدرة من ضريبة الإنتاج.
 - تزويد المصدرين بالطاقة الكهربائية والمياه والغاز الطبيعي بأسعار منخفضة.
 - إعفاء المدخلات التي تساهم في إنتاج سلعة تصديرية من الرسوم الجمركية، وإعفاء مواد التعبئة والتغليف الخاصة بها.
 - تشجيع اندماج صغار المصدرين في الشركات الكبرى للتجارة الخارجية ومنحهم مكافأة التصدير.
 - إتباع سياسة التأمين على الصادرات.
 - تبسيط اجراءات التصدير.
- بالإضافة إلى تحرير الواردات، وذلك عن طريق إلغاء القيود المفروضة عليها بدرجات متفاوتة، وفقاً للسلع المستوردة وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية، وتقديم بعض الامتيازات في المبادلات الخارجية وذلك من خلال منح أسعار خاصة لصرف العملات، ومعدلات خاصة لتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، وإزالة خطر تقلب العملات فيما يتعلق بالقروض الأجنبية، ومنح امتيازات لاعتمادات المبادلات. كل هذه الإجراءات تساهم في تشجيع الصادرات وإحلال الاستثمارات الأجنبية محل الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى تطور الاقتصاد بشكل ملحوظ.

⁶. أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر والغير مباشر، الدار الجامعية، 2005 م، ص 80.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

على ضوء ما تقدم وفي إطار الواقع المشار إليه، تتوفر لدينا أفكار جديدة أقلها الإجابة عن السؤال الآتي: هل نعرف كيف نحسن الاستفادة من الموارد المتاحة داخل الدولة؟ وهل لدينا استراتيجية في حسن الاستفادة من الموارد محلياً كسياسة بديلة عن الخيارات المستوردة؟

رابعا : المؤسسات الحيوية: Vital institutions

تسعى كل الدول جاهدة إلى منح حوافز وتسهيلات جمركية ومالية وضريبية مجانية، وبنية تحتية ابتداءً من المياه الصالحة للشرب وحتى الهواتف الخلوية والمطارات الضخمة الفعالة والسكك الحديدية، وانتشار شبكات الطرق المعبدة والعديد من التسهيلات البريدية والهاتفية، إضافة إلى شبكات الكهرباء المتطورة بدرجة أفضل إن لم تكن مساوية لأغلب دول العالم. فالنظرية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار، لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة لغيرها. بل هناك سيناريوهات عديدة ممكن العمل بها على سبيل المثال أن التنمية الصناعية تتطلب تخصيص أراضي مجانية للمستثمرين تكون مرفقة بشكل كامل وجاهزة على التشغيل فوراً، وتستند إلى خريطة استثمارية في كل مدينة داخل الدولة المضيفة بمساحات مختلفة. ويمكن تقييم دور المؤسسات الحيوية الأخرى في القرار الاستثماري في الدولة في الآتي:

- إن ارتفاع التكاليف المرتبطة بالأراضي (Land costs) المخصصة للاستثمار والمجهزة بكل المرافق العامة الأخرى والتي قد تتحملها الدولة المضيفة و المرتبطة بهذه الاستثمارات، هي في الواقع حقائق لا يمكن تجاهلها أو مقارنتها بأي نوع آخر من أنواع الحوافز الأخرى، فهي بمثابة القروض المجانية المقدمة للمستثمر، ومن العوامل المشجعة على الاستثمار.

- تشجيع المشاريع الاستثمارية المحلية الصغيرة والمتوسطة في الدخول إلى السوق والمنافسة وإحلال الصناعة الوطنية محل الواردات، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بخصوصيات نموها عن باقي المؤسسات في ظل ما تعانيه هذه المؤسسات من مشاكل ولعل مشكلة التمويل أهم هذه المشاكل.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

- تنمية المناطق والمدن النائية والمتخلفة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً داخل الدولة، حيث أن إقامة الأراضي المخصصة للاستثمار في مثل هذه المدن يساهم في خلق فرص جديدة للعمل يساعد في إعادة توزيع الثروة والدخول، مما يحقق درجة من العدالة الاجتماعية، وخلق فرص جديدة للعمالة وتخفيض نسبة البطالة في مثل هذه المدن.

- تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيضة عن طريق زيادة احتمالية فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية، وخلق علاقات جديدة وتنمية العلاقات الحالية بين القطاعات الإنتاجية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي للدولة المضيضة.

- انخفاض تكاليف النقل ومشاكل الشحن والتفريغ وتكاليف الخدمة المساعدة، كلها من العوامل الدافعة للاستثمار والتي تساعد في استغلال الموارد المحلية المادية والبشرية، فتح أسواق جديدة، انخفاض الأسعار، زيادة الصادرات، وتدعيم الاقتصاد الوطني للدولة المضيضة بين دول العالم.

خامسا : مؤسسة حاضنة الاعمال : (Business incubator foundation):

هي مؤسسات تساعد الشركات الناشئة على التأسيس والانطلاق، عن طريق مجموعة من الخدمات، مثل الاستشارات والخبرات والدعم الفني وتأمين المكاتب والعلاقات العامة والتمويل وغيرها. وقد تكون حاضنات الأعمال تابعة لمؤسسات حكومية، أو مؤسسات خاصة سواء كانت تهدف للربح أو مؤسسات غير ربحية Not- profit institutions. فهي عبارة عن دعم لأعمال حرة عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة، والتي تتم إدارتها من قبل إدارة الحاضنة. والهدف من ذلك مساعدة الشركات الصغيرة الموجودة في الحاضنة لتحصل على فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة أثناء مرحلة البداية. فالمؤسسة الحاضنة وحدة خدمية تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات لرواد الأعمال، تشمل التأهيل والدعم المادي والمعنوي والاستضافة والإرشاد.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

سادساً: مؤسسة القوى العاملة: (Manpower Institution)

يعتبر توفر بنية أساسية من القوى العاملة الجيدة والمدرّبة محدداً هاماً ورئيسياً في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ أنها تسهم في خفض تكلفة الأعمال للمستثمر، ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار. وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة، إذ يعكس ذلك زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة، حيث تسهم الشركات متعددة الجنسيات إسهاماً فعالاً في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة فيها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير .

7. The extent to which tax incentives and institutional services are mutually reinforcing complementary and differentiation in making an investment decision

تكمن أهمية هذه الورقة في كونها تؤسس نظرياً وتطبيقاً بيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية)، وتأثيرها على المتغير التابع (قرار الاستثمار) . ومانوع هذه العلاقة هل هي علاقة تعاضدية او تكاملية او تفاضلية على قرار الاستثمار . فهذه العلاقات تزيد من وثيرة الاستثمار بنسب معينة لأنها تمثل علاقة الكل بالجزء . فهي صلة بين شيئين يستلزم تغيير أحدهما تغيير الآخر، وبالتالي وضع تصور مشترك لهذه العلاقة لأنها في الأساس علاقة أهداف يتم فيها تحديد الأهداف الاستراتيجية المشتركة والمتحققة ، والتي لا تنحصر في مدى زمني ضيق، بل أنها حالة مستمرة ومتطورة على الأمد الطويل.

8. الاطار التطبيقي للدراسة: The practical framework of the study

في هذا الجزء من الدراسة تم تناول المراحل التي مرت بها الدراسة، والأسلوب المتبع في إعدادها، بدءاً بفروض الدراسة ومنهجية الدراسة وأداة جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، تم عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها

9. فروض الدراسة: Study hypothesis

بالاستناد الى ما تم عرضه يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على أخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

الفرضية الرئيسية الأولى: H1 (الحوافز الضريبية لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار)

ويتم اختبار صحة هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

- أ. الحوافز الضريبية تعمل على خفض التكلفة الاستثمارية.
- ب. الحوافز الضريبية تعمل على تخفيض العبء الضريبي والذي يؤدي إلى زيادة معدل الربح (التدفقات النقدية الداخلة)، مما يترتب عليه قصر فترة استرداد المشروع.
- ج. الحوافز الضريبية المتعلقة بالتمويل تعمل على خفض تكلفة الأموال.
- د. الحوافز الضريبية لها تأثير إيجابي على النشاطات التنموية.

الفرضية الرئيسية الثانية: H2 (الخدمات المؤسساتية لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار)

ويتم اختبار صحة هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

- أ. مؤسسة الاستثمار لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار.
- ب. المؤسسات المالية لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار.
- ج. مؤسسات التصدير والاستيراد لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار.
- د. المؤسسات الخدمية الأخرى لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار.
- هـ. مؤسسة حاضنة الأعمال لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار.
- و. مؤسسة القوى العاملة لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار.

الفرضية الرئيسية الثالثة: H3 (هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الحوافز الضريبية والخدمات

المؤسساتية عند أخذ قرار الاستثمار)

ويتم اختبار صحة هذه الفرضية من خلال النتائج الإحصائية للفرضيات الأولى والثانية. وتنبثق عن هذه الفرضية

- الرئيسية ثلاثة فرضيات فرعية تحدد كل منهم علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع وهي على التوالي:
- أ. هناك علاقة ذات دلالة تعاضدية بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية عند اتخاذ قرار الاستثمار.
- ب. هناك علاقة ذات دلالة تكاملية بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية عند اتخاذ قرار الاستثمار.
- ج. هناك علاقة ذات دلالة تفاضلية بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية عند اتخاذ قرار الاستثمار.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

10. منهجية الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق أهدافها من خلال وسيلتين رئيسيتين هما:

أ. الجانب النظري: وذلك بالاطلاع على المراجع المناسبة المتعلقة بموضوع هذه الورقة واعتماد المنهج الاستقرائي لذلك.

ب. الجانب التطبيقي: وينفذ من خلال تصميم صحيفة استبيان توجه إلى الشركات الاستثمارية العاملة في ليبيا. وسيتم تحليل الإجابات إحصائياً باستخدام البرامج الإحصائية.

11. أداة جمع البيانات:

ثم الاعتماد في جمع البيانات المتعلقة بصحيفة الاستبيان Questionnaire Newspaper ، حيث يعد استخدام هذه الأداة في مثل هذه البحوث مناسباً، لأنها أكثر وأسهل الأدوات انتشاراً لجمع البيانات، حيث قام الباحث بتصميم صحيفة استبيان مقسمة إلى (أربعة) محاور رئيسية، تناول الأول منها معلومات عامة عن الشركات الاستثمارية العاملة في ليبيا والمشاركة في هذا الاستبيان والبالغ عددهم (85) شركة استثمارية ، سواء كانت شركات محلية أو أجنبية، وذلك خلال العام 2021م بمختلف التخصصات الاستثمارية . أما القسم الثاني فقد تضمن في صورته النهائية عدد (20 فقرة)، تحتوي على مدى تأثير الحوافز الضريبية على أخذ قرار الاستثمار، أما الثالث فقد تضمن في صورته النهائية عدد (30 فقرة) ، تتضمن مدى تأثير الخدمات المؤسساتية على أخذ قرار الاستثمار ، بينما تعلق الرابع بالملاحظات أو المشاكل التي تواجه الشركات الاستثمارية العاملة في ليبيا ، ولم تتضمنها صحيفة الاستبيان . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإجابات ترتبط حسب درجة أهميتها للاستثمار، وقد تم استخدام مقياس ليكرث الخماسي، حيث تم دمج الإجابات المتعلقة بالموافق بشدة، الموافق، المحايد، غير موافق، غير موافق بشدة.

12. مجتمع وعينة الدراسة:

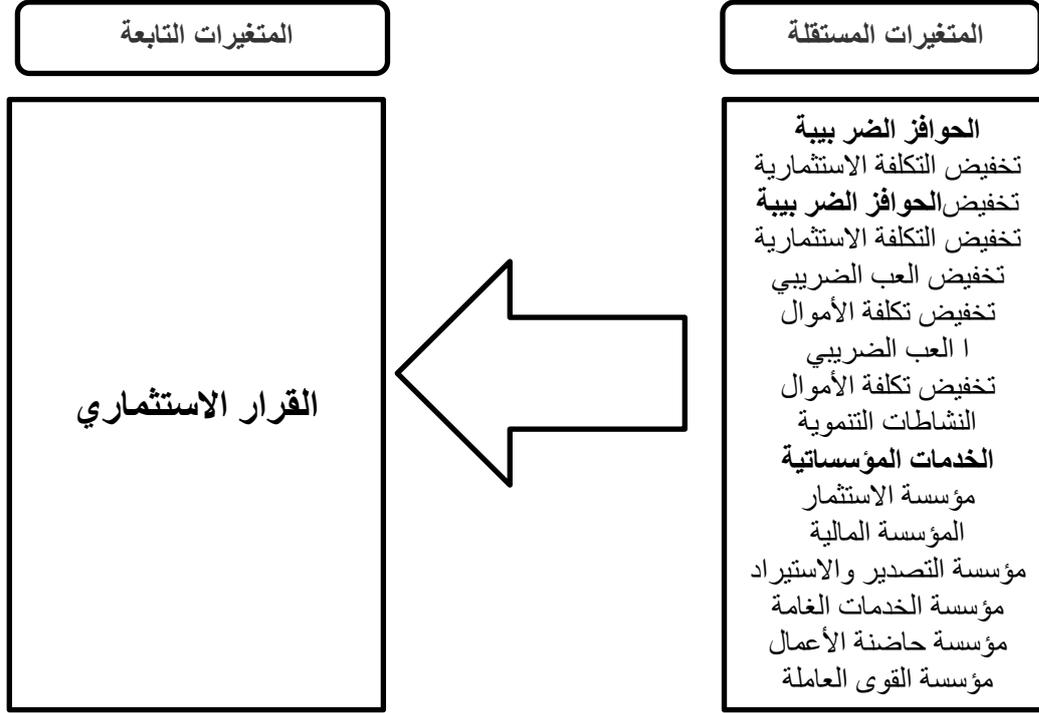
يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الاستثمارية العاملة في ليبيا، سواء كانت شركات محلية أو أجنبية، وذلك خلال العام 2021م بجميع التخصصات الاستثمارية. هذا وقد تم توزيع عدد (85) صحيفة استبيان تمثل عينة الدراسة، تمت الإجابة على عدد (78) منها، واستبعد منها عدد (7) صحائف مرتجعة، لعدم وفائها لمتطلبات التحليل. وعليه يكون عدد الصحائف الصالحة للاستخدام (78)، وهي نسبة نعتقد أنها كافية للحكم على الفرضيات المصاغة لتحقيق أهداف الدراسة.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
 (دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
 الصيد خليفة الذويب
 قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
 aalaldwaub@gmail.com

13. نماذج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة، والتي يعتقد أن لها تأثير على القرار الاستثماري. ويوضح الشكل التالي النموذج العام للدراسة:

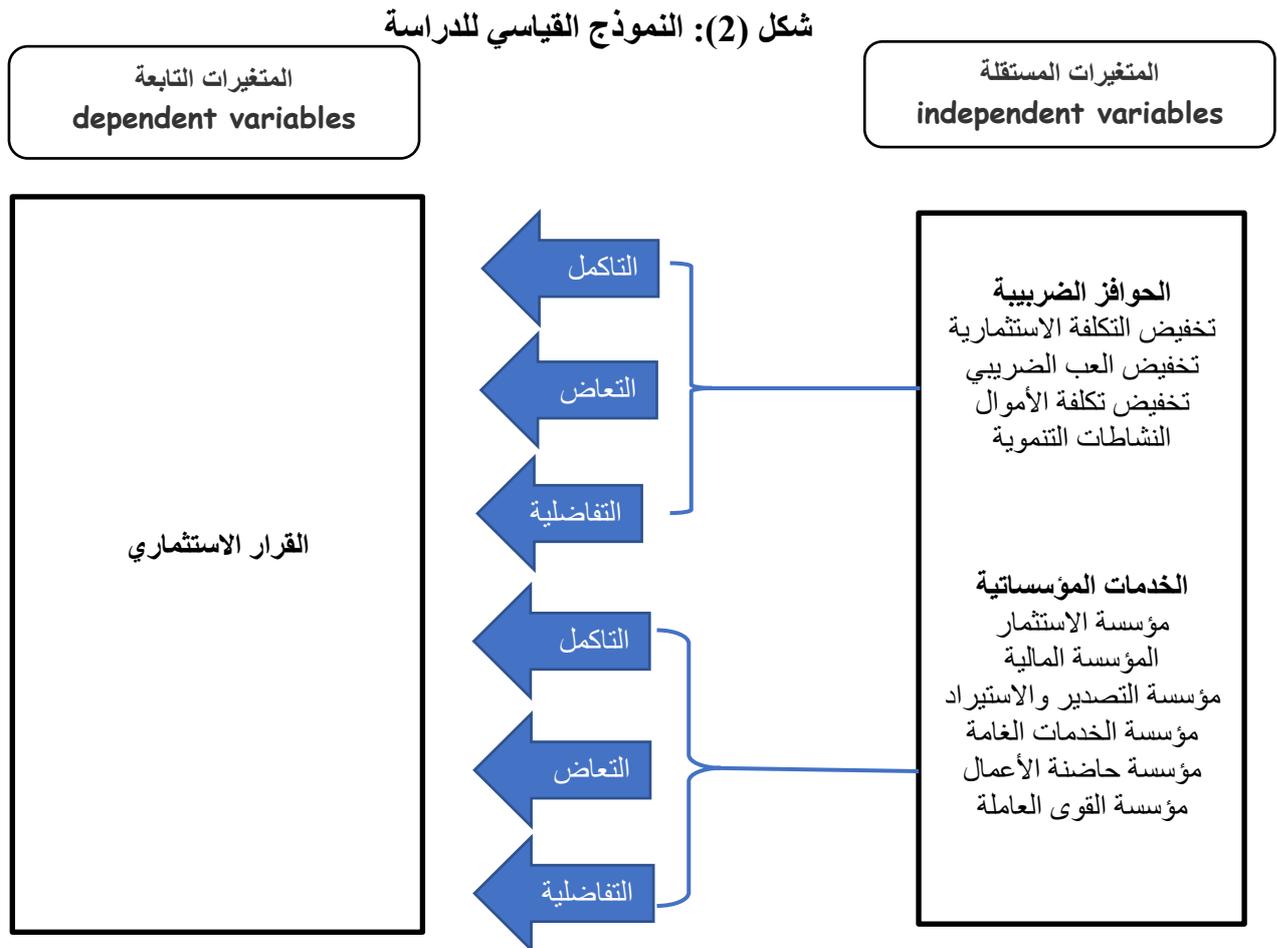
شكل (1): النموذج العام للدراسة



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalldwaub@gmail.com

ويمكن رسم النموذج القياسي للدراسة، لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع على النحو التالي:



المصدر: الشكل من إعداد الباحث

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

14. دراسة وتحليل البيانات: Data study and analysis

لدراسة وتحليل البيانات تم استخدام الإحصاء الوصفي، والذي يساعد في معرفة الاتجاه العام لإجابات المشاركين، من خلال إجراء بعض التحليلات الإحصائية الوصفية للإجابات المختلفة ولكل سؤال على حدة، وذلك من خلال التوزيع التكراري والنسب المئوية لتوزيع وعرض البيانات، والمتوسط الحسابي لقياس مدى تمركز البيانات حول قيمة معينة، وذلك لمقارنة متوسطات الإجابات مع متوسط المقياس المستخدم في استمارة الاستبيان والذي يبلغ (3) كمتوسط نظري، لكون هذه القيمة تمثل الحد الفاصل بين موافقة وعدم موافقة المشاركين.

15. اختبار الفرضيات وعرض النتائج:

تمت عملية التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج وفحص فرضيات الدراسة على ثلاثة مراحل تتمثل الأولى في الأنشطة الاستثمارية المستهدفة وسنوات الخبرة، أما الثانية فتتناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من حيث استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لكل من الفرضيات الأولى والثانية، ثم تحليل النتائج لاستخلاص العلاقة بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية كمتغيرات مستقلة، وتأثيرها على قرار الاستثمار كمتغير تابع. أما المرحلة الثالثة فتدرس اختبار فرضيات الدراسة عن طريق استخدام اختبار T test المزدوج.

أولاً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأنشطة الاستثمارية المستهدفة وسنوات الخبرة يوضح الجدول التالي
الانشطة الاستثمارية المستهدفة وسنوات الخبرة كالتالي:

الجدول رقم (1): الأنشطة الاستثمارية المستهدفة وسنوات الخبرة

ر.م	النشاط الاستثماري	المستهدفين بالاستبيان	النسبة المئوية %
1	المقاولات العامة والاستثمار العقاري	13	16.6
2	الخدمات الصحية والمعدات الطبية	6	7.7
3	المواد المنزلية والمعدات الكهربائية	6	7.7
4	استيراد المواد الزراعية والأدوية البيطرية	6	7.7
5	استيراد المواد الغذائية والبقوليات والعطريات	5	6.4
6	مستلزمات تشغيل وتربية الدواجن	4	5.12
7	صناعة الرخام الجرانيت	4	5.12
8	السيارات وقطع غيارها	3	3.80
9	الأدوات المكتبية والقرطاسية	3	3.80
10	الخدمات البترولية والمشتقات النفطية	3	3.8
11	الصحية ومواد البناء	3	3.80
12	الزراعي والخدمي	3	3.80
13	التطوير المؤسسي وتوظيف دراسات الجدوى	2	2.56

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalldwaub@gmail.com

2.56	2	مصانع الاعلاف الحيوانية	14
2.56	2	البلاستيك وصناعة النايلون	15
2.56	2	استيراد وبيع المحركات الصناعية	16
2.56	2	استيراد مواد التنظيف والمطهرات	17
2.56	2	الصيد البحري	18
2.56	2	صناعة الطوب الاسمنتي والحائطي	19
1.3	1	الطرق والانشاءات	20
1.3	1	صناعة الالومنيوم و pvc	21
1.3	1	التبريد والتجميد	22
1.3	1	استيراد السلع التموينية	23
1.3	1	الاقمشة والملابس التركية	24
100	78	المجموع	

أما عن سنوات الخبرة للشركات الاستثمارية المشاركة، فالجدول التالي يبين لنا توزيع العينة من حيث سنوات الخبرة.

جدول (2): توزيع العينة من حيث سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	العدد	البيان
10.25	8	أقل من 5 سنوات
23	18	من 5 – 10 سنوات
19.20	15	من 10 الى 15 سنة
47.4	37	أكثر من 15 سنة
100	78	المجموع

يلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة هم من خبرتهم أكثر من (15) سنة حيث بلغت نسبتهم (47.4%) من إجمالي عينة الدراسة، أما من كانت لديهم خبرة من (5) إلى (10) سنوات فبلغت نسبتهم (23%)، والذين لديهم خبرة من (10) إلى (15) سنة فكانت نسبتهم (19.20%)، وأخيراً كانت نسبة من لهم خبرة أقل من (5) سنوات فكانت نسبتهم (10.25%)، وبالتالي يمكن الاستفادة من إجابات أفراد العينة بناءً على مدة الخبرة لديهم.

ثانياً: التحليل الوصفي لكل متغير من متغيرات الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، النسبة المئوية، وقوة التأثير لكل فقرة من فقرات كل متغير من متغيرات الدراسة. وفيما يلي عرض أولي للنتائج التي تم الحصول عليها من واقع

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

الإجابات التي وردت من الاستبانة الموزعة على أفراد العينة، وسيتم ذلك وفقاً للمحاور التي تناولتها استمارة الاستبانة كما يلي:

المحور الاول : الحوافز الضريبية لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار:

"Tax incentives have a positive effect on investment decision making "

1 - الإحصاء الوصفي لكل فقرة من فقرات: "الحوافز الضريبية تعمل على خفض التكلفة الاستثمارية":
تتعلق مجموعة الأسئلة الواردة بالجدول التالي رقم (3) بسياسة الحوافز الضريبية ودورها في خفض التكلفة الاستثمارية كالتالي:

جدول (3) : الإحصاء الوصفي - الحوافز الضريبية تعمل على خفض التكلفة الاستثمارية

ر.م	الفقرات	Mean	dev-Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة الاهمية %
1	الإعفاءات الضريبية على الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية تعمل على خفض التكلفة الاستثمارية	6623.	0.843	Max	موافق	مؤثر	73
2	إعفاء التجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل والأثاث والمستلزمات والمواد الأولية اللازمة للتشغيل من الضرائب تساهم في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات	2.844	0.880	Min	غير موافق	تأثير ضعيف	57
3	الإعفاء من ضريبة الدمغة المقررة على كافة المحررات والتصرفات والمعاملات تعمل على تغطية جزء من تكلفة رأس المال اللازم للاستثمار	3.579	0.800	Max	موافق	مؤثر	72
4	تبسيط الإجراءات الضريبية وتزويد المستثمر بالمعلومات اللازمة عن السوق تساهم في تخفيض أعباء التكلفة الاستثمارية	8063.	0.849	Max	موافق	مؤثر	76
5	منح إعفاءات سنوية إضافية تؤدي إلى خفض التكلفة الاستثمارية	4254.	0.860	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جداً	89
73	التحليل الإحصائي الكلي للمتغيرات	6653.	0.846	Max	موافقة	مؤثر	73

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

أشارت الأوساط الحسابية لإجابات العينة في الجدول السابق (3) إلى أن اغلب أفراد العينة إن لم يكونوا كلهم قد اتفقوا بشكل عام حول دور الحوافز الضريبية في تخفيض التكلفة الاستثمارية، وبالتالي اتخاذ قرار الاستثمار، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات بهذا الخصوص (4.425) "منح إعفاءات سنوية إضافية تؤدي إلى خفض التكلفة الاستثمارية"، و (3.806) (3.662) (3.579) لباقي العوامل الأخرى، مما يعكس اطمئنان كل الأطراف للتعامل. باستثناء الإجابة حول علاقة "إعفاء التجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل والاثاث والمستلزمات والمواد الأولية اللازمة للتشغيل من الضرائب تساهم في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات" حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.844)، وهو معدل ضعيف يعكس عدم رضا أفراد العينة بهذا الشأن. والجدير بالذكر أن إجابات أفراد العينة حول الأسئلة منسجمة مع بعضها البعض، إذ تراوحت قيم الانحرافات المعيارية لتلك الإجابات بين (0.800) و (0.880). وتناغماً مع هذا الطرح نستطيع القول أن أفراد العينة يوافقون ويوافقون بشدة على دور الحوافز الضريبية في خفض التكلفة الاستثمارية.

ب. الإحصاء الوصفي لكل فقرة من فقرات: "الحوافز الضريبية تعمل على تخفيض العبء الضريبي والذي يؤدي الى زيادة معدل الربح (التدفقات النقدية الداخلة) مما يترتب عليه قصر فترة استرداد المشروع": تناولت هذه المجموعة دور الحوافز الضريبية في تخفيض العبء الضريبي، والذي يؤدي إلى زيادة معدل الربح (التدفقات النقدية الداخلة)، مما يترتب عليه قصر فترة استرداد المشروع، وكما هو مبين بالجدول رقم (4) كالتالي:

جدول (4): الإحصاء الوصفي الحوافز الضريبية تعمل على تخفيض العبء الضريبي يؤدي إلى زيادة معدل الربح (التدفقات النقدية الداخلة) مما يترتب عليه قصر فترة استرداد المشروع

ر.م	الفقرات	Mean	dev- Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة الأهمية %
1	إعفاء المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات تعمل على زيادة معدل الربح (التدفقات النقدية الداخلة)	4.425	0.875	Max	موافقة بشدة	تأثير قوي جداً	89
2	الإعفاءات التي يتحصل عليها المستثمر من ضريبة الدمغة هي بمثابة تدفقات نقدية داخلة للشركة يترتب عليها مستقبلاً قصر فترة استرداد المشروع	2.858	0.759	Min	غير الموافقة	تأثير ضعيف	57
3	إعفاء السلع المنتجة لغرض التصدير من ضريبة الإنتاج تؤدي إلى زيادة	3.125	0.999	Max	موافقة	مؤثر	63

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

التدفقات الداخلة						
4	إعفاء المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات تعمل على زيادة معدل الربح (التدفقات النقدية الداخلة)	4.125	1.012	Max	موافقة بشدة	تأثير قوي جداً
5	الاستهلاك المعجل للأصول الثابتة يعمل على زيادة التدفقات النقدية الداخلة وبالتالي قصر استرداد فترة المشروع.	2.785	0.768	Min	غير الموافقة	تأثير ضعيف
	التحليل الاحصائي الكلي للمتغيرات	3.458	0.883	Max	موافقة	مؤثر
69						

لوحظ من خلال الأجوبة عن السؤال المتعلق بإعفاء المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات تعمل على زيادة معدل الربح، أن إجاباتهم كانت بمتوسط حسابي (4.425) وإنحراف معياري (0.875) والنسبة المئوية (89%)، وهو تأثير قوي جداً يبين رضا أفراد العينة عن هذا الطرح. أما فيما يتعلق بترحيل الخسائر إلى الأمام وتأثيرها الإيجابي على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، فقد أيد أغلب أفراد العينة هذا الرأي أيضاً، لما يمثله من أثر إيجابي على اتخاذ قرار الاستثمار، حيث كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.125) وبنسبة مئوية بلغت (83%)، وهو مؤثر قوي يدل على ارتفاع درجة التأثير لهذه العبارة. ويرى أفراد العينة كذلك أن إعفاء السلع المنتجة لغرض التصدير من ضريبة الإنتاج يؤدي إلى زيادة التدفقات الداخلة حيث بلغ متوسط إجاباتهم (3.125) وبنسبة مئوية (63%). باستثناء السؤالين (2-5) فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.858 و 2.785) علي التوالي، والتي تشير إلى عدم موافقة أغلب المشاركين (ذات تأثير ضعيف). والمتوسط العام الكلي للإجابات كان (3.458) وبنسبة مئوية (69%)، وهذا يشير إلى وجود تأثير للحوافز الضريبية على خفض العبء الضريبي.

ج. الإحصاء الوصفي لكل فقرة من فقرات "الحوافز الضريبية المتعلقة بالتمويل تعمل على خفض تكلفة الأموال": اشتمل هذا المحور على مجموعة من الأسئلة تناول أغلبها دور الحوافز الضريبية المتعلقة التمويل تعمل على خفض تكلفة الأموال كما هو موضح بالجدول التالي:

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

جدول (5): الإحصاء الوصفي - الحوافز الضريبية المتعلقة بالتمويل تعمل على خفض تكلفة الأموال

ر.م	الفقرات	Mean	dev- Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة الأهمية %
1	الإعفاء من الضرائب عن الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع الاستثماري إذا ما أعيد استثمارها لها تأثير إيجابي على خفض تكلفة الأموال	3.125	0.862	Max	موافقة	مؤثرة	63
2	إعفاء عوائد الحصص والأسهم الناتجة عن توزيع أرباح المشروع الاستثماري من الضرائب تساهم في خفض تكلفة الأموال	3.635	9910.	Max	موافقة	مؤثر	73
3	الحوافز الضريبية التشجيعية كالاقتراض من المصارف المحلية والأجنبية من شأنها خفض تكلفة الأموال.	2.016	8810.	Min	غير موافقة	تأثير ضعيف جدا	40
4	إعفاء فوائد الودائع لدى البنوك والشركات المالية من كافة الضرائب تعمل على خفض تكلفة الأموال.	3.125	0.791	Max	موافقة	مؤثر	63
5	منح إعفاء بنسبة معينة إلى الممولين الملتزمين ضريبياً من شأنه زيادة معدل العائد (الربح).	2.452	8600.	Min	غير موافقة	تأثير ضعيف جدا	49
	التحليل الإحصائي الكلي للمتغيرات	2.870	8770.	Min	غير موافق	تأثير ضعيف جد	57

تبين نتائج التحليلات أن إجابات أفراد العينة تتفق بشكل عام حول إعفاء عوائد الحصص والأسهم الناتجة عن توزيع أرباح المشروع الاستثماري من الضرائب تساهم في خفض تكلفة الأموال، بمتوسط حسابي (3.635). إلا أن إجاباتهم الأخرى لا تبني شعوراً كافياً بالثقة لديهم بأن الحوافز الضريبية المتعلقة بالتمويل تعمل على خفض تكلفة الأموال، حيث بلغت الإجابات حول دور الحوافز الضريبية التشجيعية، كالاقتراض من المصارف المحلية والأجنبية من شأنها خفض تكلفة الأموال (2.016) وهو دور ضعيف جداً، كما تشير الإجابات حول دور منح إعفاء بنسبة معينة إلى الممولين الملتزمين ضريبياً من شأنه زيادة معدل العائد (الربح) (2.452)، وهو دور ضعيف جداً أيضاً. مما يعكس عدم رضا أفراد العينة بهذا الشأن. حتى الإجابات والتي كانت مؤثرة كانت بنسبة بسيطة حيث بلغت (3.125) لكل من دور الإعفاء من الضرائب عن الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع الاستثماري، إذا ما أعيد استثمارها لها تأثير إيجابي على خفض تكلفة الأموال، ودور إعفاء فوائد الودائع لدى البنوك والشركات المالية من كافة الضرائب تعمل على خفض تكلفة الأموال ومن خلال هذا الطرح يتضح لنا عدم موافقة أفراد العينة على الدور الذي تلعبه الحوافز الضريبية في خفض تكلفة الأموال حيث بلغ المعدل العام الكلي (2.870)، وبالتالي عدم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة - كلية المحاسبة الرجبان - جامعة الزنتان
aalldwaub@gmail.com

د. الإحصاء الوصفي لكل فقرة من فقرات "الحوافز الضريبية لها تأثير إيجابي على النشاطات التنموية":
تهدف مجموعة الأسئلة الواردة في الجدول أدناه رقم (6) إلى بيان مدى تأثير الحوافز الضريبية على الاستثمار في المناطق النائية كالتالي:

جدول (6): الإحصاء الوصفي - الحوافز الضريبية لها تأثير إيجابي على النشاطات التنموية

ر.م	الفقرات	Mean	dev-Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة الاهمية %
1	إعفاء المباني الحديثة من ضريبة العقارات تشجع على الاستثمار في التطوير العمراني	3.801	8620.	Max	موافقة	مؤثر	76
2	إعفاء النشاط الزراعي البحث لمدة عشرة سنوات من شأنها تشجيع الاستثمار في النشاطات الزراعية وفلاحة الأرض.	6524.	8450.	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	93
3	إعفاء دخل الهيئات العامة كالهيئات الدينية والجمعيات الخيرية والمدارس والمستشفيات من كافة الضرائب تلعب دوراً في اخذ قرار الاستثمار	3.901	9950.	Max	موافق	مؤثرة	78
4	الدخل الناتج عن تأليف الكتب وإعداد الدراسات والبحوث في مجال الثقافة والبحث العلمي تساهم في تشجيع وتطوير الاستثمار	3.601	1.125	Max	موافق	مؤثر	72
5	الإعفاءات الضريبية التي قد تحصل عليها بعض المشاريع الاستثمارية بشأن تشجيع الاستثمار في المناطق النائية.	3.502	0.633	Max	موافق	مؤثر	70
	التحليل الاحصائي الكلي للمتغيرات	3.891	500.8	Max	موافقة	مؤثر	78

وكما هو مبين فإن كل أفراد العينة أثنوا على دور الحوافز الضريبية لما لها من تأثير إيجابي على النشاطات التنموية، وتناعماً مع ذلك فقد جاء المتوسط الحسابي حول إعفاء النشاط الزراعي البحث لمدة عشرة سنوات، من شأنها تشجيع الاستثمار في النشاطات الزراعية وفلاحة الأرض بتأثير قوي جداً (4.652)، وهذا المتوسط يمثل نسبة مئوية (93%). يليه بعد ذلك إعفاء دخل الهيئات العامة كالهيئات الدينية والجمعيات الخيرية والمدارس والمستشفيات من كافة الضرائب تلعب دوراً في أخذ قرار الاستثمار بمتوسط حسابي (3.901) وبنسبة مئوية (78%). أما عن أقل متوسط حسابي في هذه المجموعة فكان (3.502) وبنسبة (70%)، إلى الإعفاءات الضريبية التي قد تحصل عليها بعض المشاريع الاستثمارية بشأن تشجيع الاستثمار في المناطق

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

النائية. وبشكل عام نلاحظ أيضاً أن كل الانحرافات المعيارية لكل الفقرات كانت ما بين (0.633) و (1.125)، مما يشير إلى انسجام الآراء بين أفراد العينة، مما يعكس بالإيجاب رضا أفراد العينة بهذا الشأن. ومن هنا يتضح لنا أهمية الحوافز الضريبية في النشاطات التنموية المختلفة.

● أثر المتغير المستقل الأول (الحوافز الضريبية) على (المتغير التابع) قرار الاستثمار:

الجدول التالي رقم (7) يبين لنا ملخص نتائج الحوافز الضريبية وتأثيرها على قرار الاستثمار .

جدول (7): ملخص النتائج الحوافز الضريبية وأخذ قرار الاستثمار

الجدول	الفقرات	Mean	dev-Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة الاهمية %
3	الحوافز الضريبية تعمل على خفض التكلفة الاستثمارية	3.665	0.846	Max	موافقة	مؤثرة	73
4	الحوافز الضريبية تعمل على تخفيض العبء الضريبي والذي يؤدي الى زيادة معدل الربح (التدفقات النقدية الداخلة) مما يترتب عليه قصر فترة استرداد المشروع	3.458	0.883	Max	موافقة	مؤثرة	69
5	الحوافز الضريبية المتعلقة بالتمويل تعمل على خفض تكلفة الاموال	2.875	0.877	Min	غير موافقة	تأثير ضعيف	57
6	الحوافز الضريبية لها تأثير ايجابي على النشاطات التنموية.	3.891	0.850	Max	موافقة	مؤثرة	78

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه نسبة تأثير كل حافز من الحوافز الضريبية (المتغير المستقل) على القرار الاستثماري (المتغير التابع)، وقد جاء هذا التأثير متباين بحسب التغيرات في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، حيث جاء المتغير " الحوافز الضريبية لها تأثير إيجابي على النشاطات التنموية " في المرتبة الأولى من حيث التأثير (3.891)، وهذا المتوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (78%)، وإنحراف معياري (0.850)، يليه في المرتبة الثانية من حيث التأثير المتغير " الحوافز الضريبية تعمل على خفض التكلفة الاستثمارية " (3.665)، وإنحراف معياري (0.846). وفي المرتبة الثالثة من حيث تأثير المتغير " الحوافز الضريبية تعمل على تخفيض العبء الضريبي، والذي يؤدي إلى زيادة معدل الربح (التدفقات النقدية الداخلة)، مما يترتب عليه قصر فترة استرداد المشروع " (3.458) وإنحراف معياري (0.883). في حين أن أفراد العينة لم يؤيدوا متغير الحوافز الضريبية المتعلقة بالتمويل تعمل على خفض تكلفة الأموال وبذلك لم يكن له تأثير ملحوظ.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على أخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

المحور الثاني : "الخدمات المؤسساتية لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار"
أ. "Institutional services have a positive effect on investment decision making."

الإحصاء الوصفي لكل فقرة من فقرات مؤسسة الاستثمار وتأثيرها على أخذ قرار الاستثمار
تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى وذلك بالاعتماد على الأسئلة المطروحة في الجدول التالي، والذي يبين دور
مؤسسة الاستثمار على أخذ قرار الاستثمار، حيث بينت النتائج الإحصائية إجابات أفراد العينة على مجموعة
الأسئلة كما يلي:

جدول (8) - الاحصاء الوصفي - مؤسسة الاستثمار لها تأثير ايجابي على أخذ قرار الاستثمار

ر.م	الفقرات	Mean	dev-Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة الأهمية %
1	المؤسسة العامة للاستثمار هي العنصر الأم في جذب الاستثمارات المختلفة من خلال ما تقدمه من مزايا وتسهيلات للمستثمرين	9872.	9550.	Min	غير موافق	تأثير ضعيف	60
2	مؤسسة الاستثمار تقوم بوضع وتصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين المحليين والأجانب	2.725	0.931	Min	غير موافق	تأثير ضعيف	55
3	مؤسسة الاستثمار تعمل على إقامة المعارض والندوات لتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين لتسويق وترويج فرص الاستثمار في الداخل والخارج	2.879	1.283	Min	غير موافق	تأثير ضعيف	58
4	مؤسسة الاستثمار تساهم في إقامة مشاريع جديدة من خلال التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستثمرين فيما يخص المشروعات المقترحة إقامتها	5451.	0.953	Min	غير موافق	لا يوجد تأثير	31
5	مؤسسة الاستثمار هي المسؤول الوحيد في الدولة عما يتعلق بشؤون الاستثمارات من منح الموافقات والتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمتابعة والتسويق	3.667	6670.	Max	موافق	مؤثر	73
	التحليل الإحصائي الكلي للمتغيرات	2.760	0.9598	Min	غير موافق	تأثير ضعيف	55

يبين الجدول السابق رقم (8) ضعف الرابط بين هذه المتغيرات، إذ جاءت متوسطات الأجوبة ضعيفة نسبياً. حيث بينت المتوسطات الحسابية أن مؤسسة الاستثمار ليس لها القدرة على إقامة مشاريع جديدة من خلال التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستثمرين، فيما يخص المشروعات المقترحة إقامتها (1.545)، وهذا المتوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (31%). أما عن دورها في وضع وتصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين المحليين والأجانب

فكانت ذات تأثير ضعيف (2.725) وبنسبة مئوية قدرها (55%). فيما بلغ الدور الذي تلعبه على إقامة المعارض والندوات لتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين لتسويق وترويج فرص الاستثمار في الداخل والخارج (2.879)، وهذا المتوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (58%). ونفس التوجه ينطبق على باقي

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

المتغيرات باستثناء متغير واحد والذي لاقى بعض القبول عند أفراد العينة وهو عن دور المؤسسة في منح الموافقات والتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمتابعة والتسويق (3.667) وبنسبة مئوية قدرها (73%). مما ينعكس على المجموع الكلي للمتغيرات والذي بلغ (2.760)، وهذا المتوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (55%)، والذي يدل على عدم وجود دور فعال لمؤسسة الاستثمار في هذا الصدد، علماً بأن إجابات أفراد العينة منسجمة مع بعضها البعض، إذ تراوحت قيم الانحرافات المعيارية لتلك الإجابات بين (0.667 و 1.283). وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى للخدمات المؤسساتية. ويعزو الباحث السبب في هذه النتيجة إلى أن الشركات الاستثمارية المحلية يرون أن ضعف اهتمام مؤسسة الاستثمار بهم قدر اهتمامها بالشركات الاستثمارية الأجنبية.

ب. الإحصاء الوصفي لكل فقرة من فقرات المؤسسات المالية وتأثيرها على قرار الاستثمار:

تتعلق مجموعة الأسئلة في الجدول أدناه على دور المؤسسات المالية على أخذ قرار الاستثمار، وهل هي مؤثرة أم لا؟ حيث تم اختبارها وذلك بالاعتماد على أسئلة استبيان الدراسة والموضحة في الجدول التالي رقم (9)، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يلي:

جدول (9): الإحصاء الوصفي - المؤسسات المالية لها تأثير ايجابي على اخذ قرار الاستثمار

ر.م	الفقرات	Mean	dev- Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة الاهمية %
1	تبسيط الإجراءات وقواعد الموافقة على الملفات المقدمة للقروض حافز من الحوافز المشجعة على الاستثمار.	4.655	0.819	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	93
2	الضمانات التي تطلبها البنوك تمثل عائق في الحصول على القروض الاستثمارية	.1254	1.046	Max	موافق بشدة	تأثير قوي	83
3	انخفاض معدلات الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية تشجع على الاستثمار، وتمكن من إنقاذ المشاريع الاستثمارية المتعثرة.	6214.	1.021	Max	موافق بشدة	تأثير قوي	83
4	المؤسسة المالية تعمل على متابعة وتأطير المستثمر بعد حصوله على القرض الاستثمار	3.687	1.186	Max	موافق	مؤثر	74
5	المؤسسات المالية تلعب دوراً رئيسياً في نجاح المشاريع الاستثمارية.	3.999	0.963	Max	موافق	مؤثر	80
	التحليل الإحصائي الكلي للمتغيرات	4.126	1.007	Max	موافق	تأثير قوي	83

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
 (دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
 الصيد خليفة الذويب
 قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
 aalaldwaub@gmail.com

تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول السابق أن كل أفراد العينة قد أثنوا على دور المؤسسات المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، ومن هنا تتضح أهمية القطاع المالي في تشجيع الاستثمار من خلال إقرار أفراد العينة بهذا الدور، والذي من شأنه أن يساعد في سرعة اتخاذ القرار والإبتكار وخلق الفرص الاستثمارية وإحداث مناصب للشغل، حيث بلغت المتوسطات الحسابية بالتتابع (4.655) وإنحراف معياري (0.819) للفقرة الأولى "تبسيط الإجراءات وقواعد الموافقة على الملفات المقدمة للقروض حافز من الحوافز المشجعة على الاستثمار" وهو ما يمثل نسبة (93%) وهو مؤشر قوي جداً. تلتها في المرتبة الثانية الفقرات الثانية والثالثة بمتوسطات حسابية (4.125) (4.162)، وهي أيضاً مؤشرات قوية جداً بنسب مئوية (83%)، تلتها في المرتبة التالية الفقرة الخامسة "المؤسسات المالية تلعب دوراً رئيسياً في نجاح المشاريع الاستثمارية" بمتوسط حسابي (3.999) وإنحراف معياري (0.963)، تلتها في المرتبة الأخيرة الفقرة الرابعة " المؤسسة المالية تعمل على متابعة وتأطير المستثمر بعد حصوله على القرض الاستثماري" بمتوسط حسابي (3.687)، وهذا المتوسط يمثل نسبة (74%)، وهو مؤشر جيد وإنحراف معياري (1.186). وبذلك يتضح لنا أن كل أفراد العينة بين الموافق والموافق بشدة على دور المؤسسة المالية في القرار الاستثماري. ويعلل الباحث هذه النتيجة بأن أصحاب الشركات الاستثمارية يولون اهتمام بالمؤسسة المالية لما لها من تأثير إيجابي على سرعة اتخاذ القرار.

ب. الإحصاء الوصفي لكل فقرة من فقرات " مؤسسة التصدير والاستيراد وتأثيرها على قرار الاستثمار":
 تتعلق الأسئلة المطروحة بالجدول التالي رقم (10) بالفرضية الفرعية الثالثة والتي تبين دور مؤسسة التصدير والاستيراد في القرار الاستثماري كما يلي:

جدول (10): الإحصاء الوصفي – مؤسسة التصدير والاستيراد لها تأثير إيجابي على اخذ قرار الاستثمار

ر.م	الفقرات	Mean	dev-Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة الأهمية %
1	تبسيط الإجراءات واتباع سياسة التأمين على الصادرات من قبل مؤسسة التصدير والاستيراد تعمل على زيادة حجم الاستثمارات	4.625	8250.	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	93
2	تحفيز توفير شبكة معلوماتية لتزويد العملاء بالمعلومات والبيانات اللازمة لهم تعمل على المستثمرين	2.646	1.052	Min	غير موافق	تأثير ضعيف	53
3	إعفاء السلع المعدة للتصدير والمواد المستوردة من الخارج من كافة الضرائب والرسوم الجمركية تحفز على الاستثمار	3.754	0271.	Max	موافق	مؤثر	75

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

80	مؤثر	موافق	Max	1.092	3.999	تسهيل إجراءات التعامل في المطارات والموانئ وباقي المنافذ الأخرى تشجعك على اتخاذ القرار الاستثماري	4
97	تأثير قوي جدا	موافق بشدة	Max	0.969	4.854	الاهتمام بالوظائف التسويقية أصبح أمراً مطلوباً ومن العوامل المهمة والمؤثرة على قرارات الاستثمار	5
80	مؤثر	موافق	Max	1.013	3.985	التحليل الإحصائي الكلي للمتغيرات	

من خلال عرض البيانات السابقة في الجدول السابق رقم (10) يتضح أهمية دور مؤسسة التصدير والاستيراد في القرار، وذلك من خلال الإتفاق شبه التام بين أفراد العينة على هذا الدور، وقد كان ذلك واضحاً في تأكيدهم على أغلب الفقرات الواردة، حيث بلغت الفقرة الخامسة لاهتمام بالوظائف التسويقية أصبح أمراً مطلوباً، ومن العوامل المهمة والمؤثرة على قرارات الاستثمار بمتوسط حسابي (4.854) وإنحراف معياري (0.969) وبنسبة مئوية تصل إلى (97%)، وهو من المؤشرات القوية جداً في هذا الطرح، فيما بلغت الفقرة الأولى أيضاً تبسيط الإجراءات واتباع سياسة التامين على الصادرات من قبل مؤسسة التصدير والاستيراد تعمل على زيادة حجم الاستثمارات (4.625)، وهذا يعني الدور المهم في تبسيط الإجراءات من قبل المؤسسة. أما عن تسهيل إجراءاتها في المطارات والموانئ وباقي المنافذ، فقد تحصلت على متوسط حسابي (3.999) ونسبة (80%)، تلتها بعد ذلك الفقرة الثالثة والتي اعتنت بإعفاء السلع المعدة للتصدير من كافة الرسوم والضرائب الجمركية (3.754) وبنسبة تأثير (75%)، باستثناء الفقرة الثانية " تحفيز توفير شبكة معلوماتية لتزويد العملاء بالمعلومات والبيانات اللازمة لهم تعمل على المستثمرين ذات التأثير الضعيف" بمتوسط حسابي (2.646). وقد بلغ التحليل الكلي للمتغيرات أو المعدل العام (3.985) وهذا المتوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (80%)، وهي درجة موافقة عالية من قبل أفراد العينة بخصوص مؤسسة التصدير والاستيراد ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري.

د. الإحصاء الوصفي لكل فقرة من فقرات "المؤسسات الحيوية الأخرى وتأثيرها على قرار الاستثمار":

تقيس الأسئلة الواردة في الجدول التالي رقم (11) دور المؤسسات الخدمية الحيوية الأخرى على

قرار الاستثمار:-

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

جدول (11) - الاحصاء الوصفي - المؤسسات الحيوية الاخرى لها تأثير ايجابي على اخذ قرار الاستثمار

ر.م	الفقرات	Mean	dev-Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة الاهتمام %
1	تقديم يد العون للمستثمر في تأسيس أعماله التجارية ، وطلبات الحصول على رخصة الإقامة والعمل والتراخيص الأخرى ذات الصلة تحفز على الاستثمار	4.125	0.997	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	83
2	تزويد المستثمر بالأراضي المخصصة للاستثمار مطلب أساسي يعمل على تخفيض التكلفة الاستثمارية.	4.956	1.224	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	99
3	تزويد المستثمرين بالطاقة الكهربية والمياه والغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية وبجودة عالية من العوامل الهامة في اتخاذ القرار الاستثماري	4.326	1.199	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	87
4	توفير بنية أساسية مناسبة كخطوط النقل الحديثة البرية والبحرية والجوية محدد هام ورئيسي في جذب الاستثمارات	3.875	1.364	Max	موافق	تأثير قوي جدا	98
5	خدمات المؤسسات الحكومية الأخرى كصحة الضرائب والجهاز القضائي وغيرها من شأنها زيادة حركة الاستثمارات	4.152	1.141	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	83
	التحليل الإحصائي الكلي للمتغيرات	4.440	1.185	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	90

تبين من خلال النتائج الواردة بالجدول رقم (11) أن كل الإجابات كانت بالموافق بشدة، فقد أيد الأفراد المستجيبين كافة هذا الدور الإيجابي لهذه المؤسسة على اتخاذ القرار الاستثماري، حيث كان المعدل العام لهذه الفرضية (4.440) ويمثل نسبة (90 %)، وهي نسبة قوية جداً تعكس هذا الدور، وبالتالي ومن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تكون المؤسسات الحيوية الأخرى من المؤسسات التي لها تأثير قوي على القرار الاستثماري، وهذا مؤشر يمكن الاعتماد عليه من قبل الدولة والأطراف ذات العلاقة لما يمثله من أثر إيجابي على نشاط الشركات الاستثمارية.

ه. الإحصاء الوصفي لكل فقرة من فقرات " مؤسسة حاضنة الأعمال وتأثيرها على قرار الاستثمار":

تناولت مجموعة الأسئلة الواردة بالجدول أدناه علاقة مؤسسة حاضنة الأعمال بالقرار الاستثماري وكما

هو مبين في الجدول رقم (12) كالتالي:

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على أخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

جدول (12): الإحصاء الوصفي – مؤسسة حاضنة الاعمال لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار

ر.م	الفقرات	Mean	dev-Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة الاهمية %
1	احتضان المنشآت الصغيرة تساعد الأفراد على تطوير فكرتهم وتحويلها إلى واقع (شركة تجارية أو صناعية) والدخول في مجال ريادة الأعمال	4.126	00.96	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	83
2	تقديم بعض المعلومات الأكاديمية من قبل المؤسسة الحاضنة للأعمال و إعداد الدورات المطلوبة مع خبراء محليين وأجانب لتنمية مهارات الأفراد يساهم بشكل إيجابي في المنافسة.	2.564	0.893	Min	غير موافق	تأثير ضعيف جدا	49
3	توفير المساندة والاستشارة المالية والإدارية والتسويقية وتقديم الدعم الفني واللوجستي للمنشآت الصغيرة ركيزة من ركائز الاستثمار	3543.	0.965	Max	موافق	مؤثر	67
4	المؤسسة الحاضنة للأعمال تساعد في التغلب على التحديات والعقبات الشائعة في طريق النجاح.	4.568	0.892	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	89
5	المؤسسات الحاضنة للأعمال تلعب دوراً رئيسياً في نجاح المشاريع الاستثمارية	4.125	0.954	Max	موافق بشدة	تأثير قوي	81
74	التحليل الإحصائي الكلي للمتغيرات	3.688	0.9328	Max	موافق	مؤثر	

تبين قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات مؤسسة حاضنة الأعمال كما في الجدول السابق رقم (12)، حيث كانت أغلب الإجابات بين الموافق والموافق بشدة، وهذا ناتج عن الدور الإيجابي لهذه المؤسسة. فنتائماً مع هذا الطرح فقد جاءت المتوسطات كلها ما بين (4.568) و (3.354)، باستثناء الفقرة الثانية " تقديم بعض المعلومات الأكاديمية من قبل المؤسسة الحاضنة للأعمال و إعداد الدورات المطلوبة مع خبراء محليين واجانب لتنمية مهارات الافراد يساهم بشكل ايجابي في المنافسة " كانت الإجابة عليه بغير الموافق وبمتوسط حسابي

(2.564)، وتمثل ما نسبته (49%). وأن المتوسط العام لدور هذه المؤسسة بلغ (3.688) وبنسبة (74%) وهي نسبة جيدة، مما يدل على وجود العلاقة الإيجابية بين مؤسسة حاضنة الأعمال والقرار الاستثماري. مع ملاحظة الإنسجام التام بين الأجوبة، حيث كانت الانحرافات المعيارية لتلك الإجابات بين (0.892) و (0.965).

و. الإحصاء الوصفي لكل فقرة من فقرات مؤسسة القوى العاملة وتأثيرها على قرار الاستثمار.

لاختبار معنوية درجة الموافقة لكل فقرة من الفقرات المتعلقة بمدى تأثير مؤسسة القوى العاملة على اخذ

قرار الاستثمار كانت النتائج كما في الجدول الآتي رقم (13) كالتالي:-

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

جدول (13): الإحصاء الوصفي - مؤسسات القوى العاملة لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار

ر.م	الفقرات	Mean	dev-Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة الاهمية %
1	توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنياً يعد من العناصر الهامة في نجاح الاستثمار	5484.	990.8	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	91
2	النشاط المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محدداً ضرورياً لاتخاذ القرار الاستثماري	4.964	0.876	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	99
3	التعليم والتدريب المهني للكفاءات البشرية يأتي في صدارة العوامل المؤثرة على الاستثمار	4.445	0521.	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	89
4	إمكانية استجلاب العمالة الأجنبية المتخصصة تساهم في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للعمالة المحلية	4.985	0.842	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	100
5	مؤسسة القوى العاملة تلعب دوراً رئيسياً في نجاح المشاريع الاستثمارية	844.8	7520.	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	98
	التحليل الإحصائي الكلي للمتغيرات	4.796	0.8842	Max	موافق بشدة	تأثير قوي جدا	95

وبتحليل آراء المشاركين في الدراسة، وكما هي واردة بالجدول السابق رقم (13) نجد أن هناك مقاييس غير مالية يمكن الاعتماد عليها كمؤشرات منفردة لتقويم الأداء العام للاستثمارات، وبالتالي الاستفادة منها في عملية تشجيع الاستثمارات، فقد بيّنت النتائج الإحصائية أن كل الفقرات حققت مستوى عالي جداً من التأثير، فجد أن هناك إتفاق من قبل مجتمع الدراسة بالكامل على الدور الإيجابي والمهم لهذه المؤسسة، نتيجة إدراكهم بظروف المنافسة القوية والاستمرارية والتحديث والتحسين، ودليل ذلك إجماعهم بالكامل على الفقرة الرابعة " إمكانية استجلاب العمالة الأجنبية المتخصصة تساهم في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للعمالة المحلية " حيث احتلت هذه الفقرة الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.985) ونسبة مئوية (100%) ، وهي النسبة التي لم تصل إليها كل الفقرات السابقة لهذه الدراسة (سواء كان على مستوى الحوافز الضريبية او الخدمات المؤسساتية)، مما يعكس دور مؤسسة القوى العاملة المهم والحيوي على سرعة اتخاذ القرار . بينما كانت كذلك أقل الفقرات تقديراً الفقرة الثالثة " التعليم والتدريب المهني للكفاءات البشرية يأتي في صدارة العوامل المؤثرة على الاستثمار " بمتوسط حسابي (4.445) وانحراف معياري (1.052) والذي لم يحدث أيضاً في جميع الفقرات المتعلقة بهذه الدراسة (سواء كان على مستوى الحوافز الضريبية أو الخدمات المؤسساتية) أن تكون أقل فقرة بنسبة مئوية تصل إلى (89%) من أفراد العينة. ويعزو الباحث ذلك إلى النقص الحاد في الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة فنياً ومهنياً ودورها في العملية الاستثمارية.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

• أثر المتغير المستقل الثاني الخدمات المؤسساتية على المتغير التابع قرار الاستثمار:

الجدول التالي رقم (14) يبين لنا ملخص نتائج الخدمات المؤسساتية وتأثيرها على أخذ قرار الاستثمار.

جدول (14) : ملخص النتائج الخدمات المؤسساتية لها تأثير ايجابي على اخذ قرار الاستثمار

رقم الجدول	الفقرات	Mean	dev- Std	Min Max	الموافقة ورفض	قوة تأثير	نسبة التأثير %
8	اولا : مؤسسة الاستثمار لها تأثير ايجابي على اخذ قرار الاستثمار -----	2.796	9590.	Min	غير موافق	غير مؤثر	55
9	ثانيا : المؤسسات المالية لها تأثير ايجابي على اخذ قرار الاستثمار	4.126	1.007	Max	موافق	مؤثر	83
10	ثالثا : مؤسسات التصدير والاستيراد لها تأثير ايجابي على اخذ قرار الاستثمار ----	3.985	1.013	Max	موافق	مؤثر	80
11	رابعا : المؤسسات الحيوية الاخرى لها تأثير ايجابي على اخذ قرار الاستثمار	4.440	1.185	Max	موافق بشدة	تأثير قوي	90
12	خامسا : مؤسسة حاضنة الاعمال لها تأثير ايجابي على اخذ قرار الاستثمار	3.686	0.933	Max	موافق	مؤثر	74
13	سادسا: مؤسسة القوى العاملة لها تأثير ايجابي على اخذ قرار الاستثمار .	4.796	0.884	Max	موافق بشدة	مؤثر قوي جدا	95

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه نسبة تأثير كل مؤسسة من المؤسسات الخدمية (المتغير المستقل) على القرار الاستثماري (المتغير التابع)، وقد جاء هذا التأثير متباين بحسب التغيرات في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، حيث أنت في المرتبة الأولى مؤسسة القوى العاملة بمتوسط حسابي (4.796) ونسبة تأثير (95%) . تليها في المرتبة الثانية من حيث التأثير المتغير " المؤسسات الحيوية الأخرى بمتوسط حسابي (4.440) ونسبة تأثير (90%) . تأتي بعدها المؤسسات المالية بمتوسط حسابي (4.126) ونسبة تأثير (83%) . فيما تكون مؤسسة التصدير والاستيراد في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.985) ونسبة تأثير (80%) . في حين أن مؤسسة حاضنة الأعمال كانت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.686) ونسبة تأثير (74%) . وفي الوقت التي كانت فيها مؤسسة الاستثمار لم يكن لها تأثير ملحوظ من قبل أفراد العينة ولم تتم الموافقة عليها نظراً لعدم رضا أفراد العينة على مستوى الخدمات التي تقدمه مؤسسة الاستثمار لهم، فكانت بمتوسط حسابي (2.796) ونسبة تأثير (55%) .

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على أخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

16. نتائج الإحصاء التحليلي واختبار الفرضيات:

أ. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: " الحوافز الضريبية لها تأثير إيجابي على أخذ القرار الاستثمار " لدعم هذه الفرضية أو رفضها تم استخدام تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (15) وقد كانت النتائج كما يلي:-

جدول (15): اختبار T-Test للكشف عن تأثير الحوافز الضريبية في أخذ قرار الاستثمار

عدد الشركات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	فرق بين المتوسطين	قيمة T	(P V)
78	3.588	0.940	0.588	23.166	0.000

ويبين لنا الجدول التالي رقم (16) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى كالتالي:

جدول (16) اختبار T-Test للفرضيات الفرعية للكشف عن تأثير الحوافز الضريبية

م	الفرضية الفرعية	قيمة الإحصاء (t)	درجة الحرية d.f	الدلالة الاحصائية P_value	النتيجة
1	الحوافز الضريبية تعمل على خفض التكلفة الاستثمارية	406.24	78	.000	قبول الفرضية
2	الحوافز الضريبية تعمل على تخفيض العبء الضريبي والذي يؤدي الى زيادة معدل الربح (التدفقات النقدية الداخلة) مما يترتب عليه قصر فترة استرداد المشروع	202.25	78	.000	قبول الفرضية
3	الحوافز الضريبية المتعلقة بالتمويل تعمل على خفض تكلفة الاموال	96824.	78	92.0	رفض الفرضية
4	الحوافز الضريبية لها تأثير ايجابي على النشاطات التنموية .	416.28	78	.000	قبول الفرضية

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (16) لكل مجموعة على حدة ولجميع المجموعات، أنه لجميع الأسئلة الخاصة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5 %)، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة، مما يجعلنا نؤكد على أن الحوافز الضريبية لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار.

وهذه النتيجة تتفق أيضاً مع بعض من الدراسات السابقة منها دراسة سامر نعيم عبد الرحيم ملحم سنة 2006م بعنوان " أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة من (1994م – 2005م)"، وتمحورت الدراسة حول أهمية الحوافز الضريبية للمستثمرين، واستخلصت الدراسة أنه

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

للإعفاءات والامتيازات الضريبية مؤشرات إيجابية بالنسبة للشركات المستثمرة بوجه عام، لأنها تحقق الأرباح التي تجعلها تفكر في الأفق الجديد للاستثمار مرة أخرى بكل الوسائل المتاحة.
وتتفق هذه الدراسة كذلك مع دراسة المهدي أبو القاسم عيسى سنة 2013م بعنوان " دور الإعفاءات الضريبية في اتخاذ قرارات الاستثمار في ليبيا"، حيث قامت الدراسة بإبراز الدور الذي تلعبه الإعفاءات الضريبية في تشجيع الاستثمار بشكل عام، واستخلصت الدراسة أنه لسياسة الإعفاء دور فعال في اتخاذ القرار الاستثماري في ليبيا، ولكنه ليس العامل الوحيد المشجع على ذلك.

ب. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: " الخدمات المؤسساتية لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار " لدعم هذه الفرضية او رفضها تم استخدام تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (17) وكانت النتائج كما يلي:-

جدول (17) اختبار T-Test للكشف عن تأثير الحوافز المؤسسة في قرار الاستثمار

عدد الشركات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	فرق بين المتوسطين	قيمة T	(P V)
78	4.018	0.940	1.018	28.416	0.000

والجدول التالي رقم (18) يبين نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية

جدول (18) اختبار T-Test للفرضيات الفرعية للكشف عن تأثير الحوافز المؤسسة

م	الفرضية الفرعية	قيمة الإحصاء (t)	درجة الحرية d.f	الدلالة الاحصائية P_value	النتيجة
1	مؤسسة الاستثمار لها تأثير إيجابي على اخذ قرار الاستثمار	198.21	78	072.	رفض الفرضية
2	المؤسسات المالية لها تأثير إيجابي على اخذ قرار الاستثمار	36629.	78	.000	قبول الفرضية
3	مؤسسات التصدير والاستيراد لها تأثير إيجابي على اخذ كقرار الاستثمار.	48524.	78	.000	قبول الفرضية
4	المؤسسات الخدمية الاخرى لها تأثير إيجابي على اخذ قرار الاستثمار	24.824	78	.000	قبول الفرضية
5	مؤسسة حاضنة الاعمال لها تأثير إيجابي على اخذ قرار الاستثمار	28.338	78	.000	قبول الفرضية
6	مؤسسة القوى العاملة لها تأثير إيجابي على اخذ قرار الاستثمار.	29.019	78	.000	قبول الفرضية

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (18) لكل مجموعة على حدة ولجميع المجموعات، أن قيمة (P V) لجميع الأسئلة الخاصة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5%)، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة. مما يجعلنا نؤكد على الدور الإيجابي والمباشر للمؤسسات الخدمية في اتخاذ قرار الاستثمار.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

ج. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة " هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية عند أخذ قرار الاستثمار"
ولبيان تأثير العلاقة التفاضلية والتعاضدية والتكاملية بين الحوافز الضريبية والحوافز المؤسساتية علي أخذ قرار الاستثمار، من خلال النتائج الاحصائية للفرضيات الاولى والثانية، فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي والمتعدد Ancova and Mancova عن طريق Parametric Test and Non Parametric Test ونتائج اختبار KLX-STATE كما هو موضح بالجدول التالية رقم (19 ، 20)، حيث أن العلاقة رمزت بالرمز (U) . والجدول التالي رقم (19) يبين لنا اختبار T-Test للكشف عن تأثير العلاقة بين الحوافز الضريبية والمؤسساتية كالتالي:

جدول (19): اختبار T-Test للكشف عن تأثير العلاقة بين الحوافز الضريبية والمؤسساتية

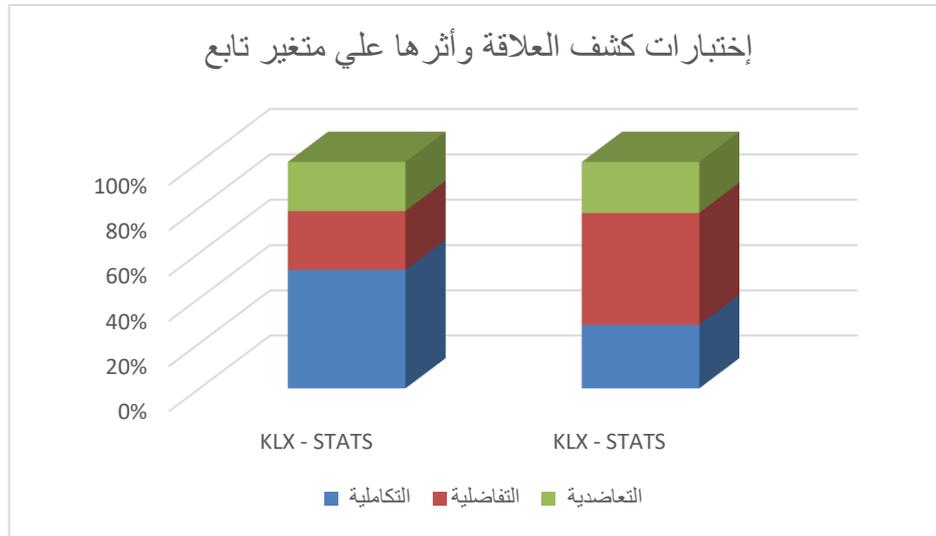
عدد الشركات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	فرق بين المتوسطين	قيمة T	(P V)
78	4.218	0.940	1.218	27.188	0.000

ويبين لنا الجدول رقم (20) مستوى العلاقة بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية عند اتخاذ قرار الاستثمار كالتالي:-

جدول (20): مستوى العلاقة بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية عند اتخاذ قرار الاستثمار

الفقرات	المستوي U	KLX - STATS	العلاقة U	الرمز الإحصائي للعلاقة	dev - . Std	Mean
الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4	NORMAL	تعاضدية	X	0.811	3.602
الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية عند اتخاذ قرار الاستثمار	6	NORMAL	التكاملية	Z	0.954	4.844
الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية عند اتخاذ قرار الاستثمار	5	NORMAL	تفاضلية	Y	0.741	3.125

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com



المصدر: الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجداول السابقة

من الجداول السابقة أوضحت النتائج أن هناك علاقة ذات تأثير قوي (علاقة تكاملية = Z) بالمستوي U=6 وهي درجة تأثير عالٍ وقريبة من الدرجة القصوى =7.5 إحصائياً كما أوضحت نتائج الدراسة أن العلاقة التفاضلية ذات الرمز الإحصائي X=4 ذات التأثير المتوسط مع وجود علاقة إحصائية مؤثرة. كما بينت أيضاً العلاقة التفاضلية ذات الرمز الإحصائي Y=5 مما يدل على العلاقة المؤثرة. ولبيان العلاقة التفاضلية كأداة للمقارنة بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية لمعرفة أيهما أكثر تأثيراً على القرار الاستثماري، فقد رأينا ترتيبها ترتيباً تنازلياً مستخدمين في ذلك قيمة المتوسط الحسابي. والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

جدول رقم (21): الحوافز الضريبية والحوافز المؤسساتية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الترتيب	نسبة الأهمية %	المتوسط الحسابي	الحوافز المشجعة على الاستثمار
1	95	4.796	الخدمات المؤسساتية - مؤسسة القوى العاملة
2	90	4.440	الخدمات المؤسساتية - المؤسسات الخدمية الأخرى
3	83	4.126	الخدمات المؤسساتية - المؤسسة المالية
4	80	3.985	الخدمات المؤسساتية - مؤسسة التصدير والاستيراد
5	78	3.891	الحوافز الضريبية على النشاطات التنموية
6	74	3.686	الخدمات المؤسساتية - مؤسسة حاضنة الأعمال
7	73	3.665	الحوافز الضريبية
8	69	3.458	الحوافز الضريبية
9	57	2.875	الحوافز الضريبية
10	55	2.796	الخدمات المؤسساتية - مؤسسة الاستثمار

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى نتائج الاستبيان

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

من خلال الجدول التالي رقم (4 – 31) يتضح لنا أن الحوافز المؤسساتية متمثلة في مؤسسة القوى العاملة تحصلت على الترتيب الأول من حيث درجة تأثيرها على القرار الاستثماري، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.796) وبنسبة أهمية (95%) . وهذا ما أكدته أيضاً دراسة رفائيل لا بروتا Rafael La porta سنة 2004م والتي كانت بعنوان "هل المؤسسات سبب في النمو". هدف لابورتا في هذه الدراسة إلى توضيح ما إذا كانت المؤسسات هي السبب في النمو أم أن العنصر البشري هو الذي يؤدي إلى ذلك، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن العنصر البشري هو العامل الرئيسي للنمو أكثر من المؤسسات. تليها في ذلك أيضا الحوافز المؤسساتية متمثلة في المؤسسات الخدمية الأخرى وبمتوسط (4.440)، وبنسبة أهمية (90%). وهكذا حتى بقية الحوافز الأخرى مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لأهميتها ودرجة تأثيرها بالنسبة للمستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري في ليبيا.

إذا بشكل عام يتضح لنا أن الحوافز المؤسساتية هي الأكثر تأثيراً مقارنةً بالحوافز الضريبية على أخذ قرار الاستثمار، وعليه نستنتج أنه هناك علاقة ذات دلالة لسياسة الحوافز المؤسساتية في تحفيز المستثمر المحلي والأجنبي، وأنها تمثل أولوية من أولويات الاستثمار في الوضع الراهن كما بينت الدراسة.

وبالإعتماد على نتائج اختبار (T-Test) ، أن قيمة (P V) لجميع الأسئلة الخاصة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5%) ، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة " هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية عند اخذ قرار الاستثمار "، مما يجعلنا نؤكد على العلاقة الموجبة بين الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية كمتغيرات مستقلة على قرار الاستثمار كمتغير تابع. وعليه كلما زادت هذه الحوافز زاد الاستثمار، وهذا المؤشر يمكن الاعتماد عليه من طرف البنوك والإدارة المركزية لدفع العجلة الاستثمارية.

17: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. نستنتج من التحليل الإحصائي لاستبانة الدراسة أن الفرضية الرئيسية الأولى قد تحققت، مما يجعلنا نقر أن الحوافز الضريبية لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار، وذلك وفقاً لإجابات أفراد العينة، مع العلم أن المستوجبين لم يؤيدوا الفرضية الفرعية الثالثة لهذه الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن " الحوافز الضريبية المتعلقة بالتمويل تعمل على خفض تكلفة الأموال " .
2. توصلت الدراسة إلى أن الفرضية الرئيسية الثانية قد تحققت أيضاً مما يجعلنا نؤكد على أن الخدمات المؤسساتية لها تأثير إيجابي على القرار الاستثماري، وفقاً لإجابات الأفراد عينة الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن أفراد العينة لم يؤيدوا الفرضية الفرعية الأولى أي اهتمام والتي تنص "

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

مؤسسة الاستثمار لها تأثير إيجابي على أخذ قرار الاستثمار " نظراً لعدم رضا أفراد العينة على مستوى الخدمات التي تقدمه مؤسسة الاستثمار لهم.

3. كما استنتجت الدراسة أن الفرضية الرئيسية الثالثة قد تحققت، مما يجعلنا نؤكد على العلاقات الموجبة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، وكذلك معنوية العلاقات التي تربطها مع المتغير التابع والتمثل في القرار الاستثماري، وأن هذه العلاقات هي علاقات تكاملية وتعاضدية وتفاضلية.

4. بالتمعن في النتائج يمكننا أن نستنتج أن هناك مقاييس غير مالية يمكن الاعتماد عليها والاستفادة منها في عملية تشجيع الاستثمارات، فقد بينت النتائج الإحصائية أن مؤسسة القوى العاملة قد حققت مستوى عالٍ جداً من التأثير على سرعة اتخاذ القرار، فنجد ان هناك اتفاق مجتمع الدراسة بالكامل على الدور الإيجابي والمهم لهذه المؤسسة نتيجة إدراكهم بظروف المنافسة القوية والاستمرارية والتحديث والتحسين.

5. رغم القيمة العلمية للخدمات المؤسساتية ودورها الإيجابي والمباشر على قرار الاستثمار، إلا أن كل الأطراف التي تساهم في صنع القرار لا تعطي أهمية لهذا المعيار بل يتم تجاهله، وهذا التجاهل قد يؤدي إلى تعثر العملية الاستثمارية بالكامل.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء الدراسة النظرية والميدانية وما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تحديد أهم التوصيات على النحو التالي:

1. عدم الاعتماد على الحوافز الضريبية لوحدها كأساس لجذب الاستثمارات، لأن هناك حوافز أخرى تمثل أهمية أكبر للمستثمر مثل منح القروض والإعانات المالية والأراضي المجهزة بالمرافق العامة وغيرها، حيث أن المستثمر في بداية نشاطه بحاجة إلى الدعم أكثر من حاجته للإعفاءات الضريبية.

2. الحرص على الاعتماد وعدم تجاهل الخدمات المؤسساتية لأنها تساهم وبشكل مباشر في العملية الاستثمارية.

أثر تعاضد وتكامل وتفاضل الحوافز الضريبية والخدمات المؤسساتية على اخذ قرار الاستثمار
(دراسة ميدانية على واقع الاستثمار في ليبيا)
الصيد خليفة الذويب
قسم المحاسبة – كلية المحاسبة الرجبان – جامعة الزنتان
aalaldwaub@gmail.com

3. إعادة النظر في القوانين الضريبية المتعلقة بالاستثمار بين الفينة والأخرى حتى تكون ذات جدوى أكثر للعملية الاستثمارية.

4. ضرورة وضع آلية جديدة للمستثمر المحلي لتشجيعه على الاستثمار، وذلك من خلال معاملته بنفس المعاملة التي يتلقاها المستثمر الأجنبي داخل أروقة المؤسسة الليبية للاستثمار، بالإضافة إلى الاهتمام بالبنية التحتية المتكاملة وتبسيط الإجراءات وتسهيل التعاملات الإدارية والجمركية ومنحه القروض والإعانات المالية وتوفير الأيدي العاملة والعمل على تأهيلها.

قائمة المراجع:

أولاً: القوانين و اللوائح:

1. القانون رقم (9) لسنة 2010 م بشأن تشجيع الاستثمار في ليبيا.

ثانياً: المراجع العربية:

1. أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، الدار الجامعية، 2005 م.
2. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1992م. عبد الغفار حنفي واخرون، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2008م، ص 16.
- عبد الغفار حنفي واخرون، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2008م، ص 16.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Rafael La porta and others. Are institutions a reason to grow? Journal of Economic Growth.2004. Ninth issue

2. Acemoglu, D, and Robinson, J, (2012), Why Nations Fail: The Origins of Powers, Prosperity, and Poverty, New York, Crown Publishers. -